المشهد الفلسطيني الراهن

الباب الحادي عشر
الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل

obeikan.com

obeikan.com

تعيش المنطقة العربية أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .إنها ليست مجرد أزمة من الأزمات التي تعرض لنظام من نظم الحكم في هذا القطر العربي أو ذاك فحسب ، وإنما يعاني الوطن العربي في مجموعه ، أزمة مجتمعية عميقة باتت تطرح ، إن على مستوى الفكر أو الممارسة ، تحديات ثقيلة تواجه ، من العرب ، كل من يقلقه حاضر الأمة العربية ومستقبلها المنظور .

لكننا ندرك أيضا أن هذه الأزمة قد تزايدت حدتها وتراكماتها طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عبر العديد من المؤشرات :

١- إن الوطن العربي بات يفقد مساحات متزايدة من ترابه الوطني (مثال : استمرار عمليات الضم والإلحاق والتهويد لما تبقى من أرض فلسطين ولأجزاء من أراضي بعض البلدان العربية) . وتجري هذه العملية في إطار وضع تحولت معه إسرائيل إلى قوة إقليمية شرق أوسطية .

٢- إن الوطن العربي بات يفقد المزيد من موارده البشرية . فهناك هجرة العقول والأيدي العاملة .

٣- إن الوطن العربي يتعرض لخطر التجزئة و « البلقنة » على المستويين القطري والقومي معا، وهو ما يبدو واضحاً الآن من خلال تعميم التقسيم الطائفي والمذهبي والاثني .

٤- إن الأقطار العربية عجزت موضوعيا عن استثمار ثرواتها الطبيعية – وفي مقدمتها النفط – في تحقيق تنمية مستقلة .

٥- إن المجتمعات العربية تعاني – بشكل عام ، وعلى مستويات متفاوتة وإن تكن متقاربة – من تشوهات في البنى الاجتماعية تعكس نفسها في صورة اختلال في

أنظمة القيم ، وفي استفحال الفروق بين الطبقات .

وفي ظل هذه المؤشرات مجتمعة تبرز على سطح الوطن العربي ثلاث ظواهر خطيرة :

- **الأولى** : استفحال الهيمنة الامبريالية – اقتصاديا وسياسيا وعسكريا – على المنطقة .

- **الثانية** : التعقد الشديد – وأحيانا طمس – صور الصراع الاجتماعي لتعبر عن نفسها في صورة مشوَّهة لصراعات دينية أو مذهبية أو نزاعات إقليمية شوفينية .

- **الثالثة** : تفاقم مظاهر التبعية والتخلف وخضوع مجمل النظام العربي لشروط التحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني المعولم .

وفيما يتعلق بظاهرة التحدي ، فإنه تبرز في الوطن العربي ثلاث تيارات أساسية :

- **الأول** : ينادي بالعودة إلى المنابع الأصلية للإسلام والالتزام بتراثه وأصوله،ويقف على أرضية طبقية تضم قطاعاً واسعاً من الجماهير الشعبية الفقيرة والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، لكن برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يختلف سوى في الشكل عن برنامج الطبقة الحاكمة أو التحالف البيروقراطي الكومبرادوري حيث لا نجد أي تناقض جوهري بين برامج التيارات الدينية وبرامج الطبقات الحاكمة في بلادنا .

التيار الثاني : وهو التيار الذي يعبر عن التحالف الكومبرادوي البيروقراطي المهيمن على السلطة والحكم في النظام العربي الرسمي، ويتميز بتطبيقاته لشروط الليبرالية الاقتصادية في مقابل رفضه لتطبيق الديمقراطية السياسية الليبرالية.

- **أما التيار الثالث** : فيتجه أكثر صوب المستقبل الى قيام نهضة عربية ، أساسها الديمقراطية والاعتماد على النفس على الصعيدين القطري والقومي بهدف التخلص من التبعية في جميع صورها ، وصولا الى شكل من أشكال الوحدة

السياسية تقره الجماهير بإرادتها الحرة ، هذا التيار يمثله ما يمكن أن يسمى « باليسار العربي الديمقراطي » .

١. سمات المرحلة الجديدة

إن سمات أي مرحلة هي انعكاس للمقدمات السياسية _ الاجتماعية _ الاقتصادية التي تؤسس لها .وبحكم أن المرحلة السياسية الجديدة ، لم تستقر بعد بصورة نهائية ، وإنما تتجه نحو التبلور والتشكل ، بالاستناد إلى مجموعة في غاية التنوع من العوامل والعناصر والتحولات المتباينة ، فمن الطبيعي والحال هذه أن لا يكون حديثنا عن السمات نهائيًا وقطعيًا ، وإنما تسجيلنا لبعض ملامح وسمات المرحلة الجديدة ، على الصعيد العربي :

١- إعادة ترتيب الشرق الأوسط ضمن الهيمنة والسيطرة الأمريكية ، وبمشاركة إسرائيلية مباشرة.

٢- تعميق وتعميم نهج كامب ديفيد على امتداد الساحة العربية ، على قاعدة الاعتراف العربي الرسمي بشرعية وجود الكيان الصهيوني .

٣- بروز وتنامي دور ومكانة وحجم التيار الديني (الإسلامي السياسي) حيث يجدر بنا أن نميز بين الإسلام السياسي، بوصفه ظاهرة سياسية – دينية وبين الإسلام كعقائد وعبادات وتراث ثقافي، إذ يمكن هنا الانطلاق من تعريف للإسلام السياسي على انه «اللجوء إلى مفردات الإسلام كدين للتعبير عن مشروع سياسي»، على أن النقطة المحورية في الإسلام السياسي هي سعيه للوصول إلى السلطة، باعتبار أن ذلك هو الشرط الضروري للقامة مشروعه السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي القانوني الذي لا يجسِّد المصالح الطبقية للقائمين عليه فحسب بل يجسد أيضاً الرؤى الأصولية الرجعية النقيضة للنهوض والتقدم الديمقراطي لشعوبنا، مما سيعرض بلادنا في حال تحقق هدف الإسلام السياسي، لمزيد من عوامل التخلف

السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من جهة ولمزيد من التبعية والارتهان للنظام الامبريالي الرأسمالي من جهة أخرى مهما كانت دوافع أو مبررات أو نوايا القائمين على هذا المشروع. (أليس حزب العدالة والتنمية التركي حزبا إسلاميا ،فماذا تقيم تركيا -التي تحكمها حكومة حزب إسلامي-علاقات عسكرية وسياسية واقتصادية وطيدة مع الكيان الصهيونى).

٤- انكفاء حركة التحرر العربية ودخولها أزمة بنيوية حادة وتراجع التيار الديمقراطي التقدمي

٥- ضعف وتفكك المؤسسات العربية الرسمية (الجامعات العربية - مؤتمرات القمة ...)

٦- تزايد حدة التناقض والتنافر ما بين الأنظمة السياسية الرجعية التابعة والخاضعة للهيمنة الامبريالية وبين الشعوب العربية التي سيقع على كاهلها العبء بكامله سياسيا واقتصاديا كنتيجة للنهب والقهر الذي سيمارس ضدها وضد نزوعها الطبيعي نحو التحرر والتقدم والديمقراطية ، مما سيفاقم الصراع والتناقض بين تلك الأنظمة وبين الأغلبية الشعبية الساحقة.

٧- التعامل الامبريالي _ الصهيوني مع المنطقة على أساس بعدها الاقليمي ، وليس كوحدة ذات تراث وتاريخ ومشروع حضاري متميز ، وبالتالي تعزيز القطرية وتقاسم الثروات والمياه وفقا لموازين القوى .

٨- تغذية الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والإثنية، والجهوية في المنطقة . وخلق كيانات جديدة تقوم على هذا الأساس .

أما السمات الرئيسية على الصعيد الإسرائيلي فهي :

١- السعي لتكريس الكيان الصهيوني كواقع مهيمن .

٢- فتح الطريق أمام التطبيع بأشكاله المختلفة من قبل غالبية الانظمة الرسمية

العربية مع الكيان الصهيوني .

٣- تحرك أولويات المشروع الصهيوني باتجاه الهيمنة الاقتصادية _السياسية تحت مظلة من التفوق العسكري النوعي والتفوق العلمي .

٢. مقدمات المرحلة الجديدة:

ما تشهده الساحة العربية راهنا من انهيارات وهزائم وحالات انكفاء، ليس وليد الصدفة، أو نتاج عامل محدد بعينه، وإنما هو نتاج تراكمات طويلة المدى أسست لها مجموعة مقدمات وعوامل، موضوعية وذاتية، رافقت مسار الصراع العربي – الصهيوني- الإمبريالي منذ بداياته.

في ضوء هذه المستجدات و المتغيرات، غير الاعتيادية، بمظاهرها وطبيعتها الأحادية القطبية، في السيطرة على مقدرات العالم بدواعي القوة والإكراه، التي تفتقر –من الناحية الموضوعية- لمقومات الديمومة والاستمرار، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من دول العالم عموماً، وعلى معظم الأنظمة العربية خصوصاً، لتكريس تبعيتها وتخلفها من جهة، ومراكمة تفعيل وتطوير عملية التطبيع السياسي والاقتصادي مع دولة العدو الإسرائيلي من جهة أخرى، بما يضمن إلحاق هذه الأنظمة بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني و دولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل «دولة مركزية» في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من «دول الأطراف» ، المتكيفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية «التطبيع» و «الاندماج» الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة و بما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية – والعربية- المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

وإذا أردنا الذهاب أبعد، فإننا نعود لواقع التجزئة العربية الذي تجسد في اتفاقية سايكس-بيكو، وشقها الفلسطيني المتمثل في وعد بلفور المعروف، ذلك أن هذا الواقع خلق وأنتج باستمرار صيرورات الانقسام والتشرذم التي تتم تغذيتها من قبل الحلف المعادي للأمة العربية بكافة قواها الطامحة للوحدة والتقدم والنهوض.

فمنذ بدايات الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، واستنادها لحليف إمبريالي قوي في حينه (بريطانيا) ولا حقاً (أمريكا) بعد الحرب العالمية الثانية، وقوى التحرر الوطني العربي تجابه المشروع الإمبريالي- الصهيوني الشامل والمتكامل، مشروعًا حدد أهدافه بتعميق واقع التجزئة، والتخلف، والهيمنة، والتبعية، وبالتالي إحكام السيطرة السياسية –الاقتصادية- الثقافية على الوطن العربي، عبر الاستخدام الأمثل للتفوق العميق في ميدان الصراع العسكري المستند لتفوق اقتصادي وديناميات اجتماعية فعالة.

أمام هذا المشروع المعادي الإستراتيجي والشامل، كانت المجابهة العربية تفتقر للرؤية الشاملة ولمشروع قومي متكامل.

هكذا تأسست مقدمات الهزائم العسكرية، رغم المقاومة الجماهيرية والتضحيات الضخمة التي قدمتها الجماهير العربية على مدار سنوات الصراع وعقوده الطويلة. تلك الهزائم التي كانت تفعل فعلها السياسي –الاجتماعي- النفسي، وبالتالي فإن تقدم المشروع المعادي وما حققه من انتصارات كان يعني بالمقابل انكفاء وتراجعاً دائماً على الصعيد العربي..

إلى جانب هذه الصورة وبتقاطع شديد معها، إلى حد التلاحم، يأتي عامل آخر مهم هو طبيعة البنية الاجتماعية الطبقية لأنظمة الحكم العربية، والتي تجسد سلطة الكمبرادور والبرجوازية التابعة، وتأتي حقبة الطفرة النفطية في السبعينيات، وما أحدثته من تأثيرات اقتصادية – اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، تحت الهيمنة

والسيطرة الإمبريالية الكاملة على الثورة النفطية ونهبها لصالح الاحتكارات الإمبريالية.

لقد تُوِّجت هذه الحقبة باتفاقيات كامب ديفيد، كاختراق استراتيجي نوعي في جبهة الصراع العربي – الصهيوني وباتت عملية تعميمها في عموم المنطقة هدف مباشر للمعسكر المعادي.

لقد بيَّنت الأزمة العربية محدودية القدرات العربية القطرية على الفعل. كما أظهرت مدى زيف الفصل المتعسف بين الأمن القومي العربي والأمن الوطني لكل دولة عربية ، على حدة.

أما على المستوى الإقليمي العربي، فثمة أزمة بالغة الحدة يجوز أن نسميها أزمة انتقال ممتد ، ولكنها قد تكون أيضاً أزمة تحلل اجتماعي، وسياسي بالغة الحدة. ولقد أعادت أزمة ١١ سبتمبر وبرنامج اليمين الأمريكي المتطرف ، تكييف التناقضات، بصورة عنيفة ودموية وسمح ذلك بحالة شعبية عربية ، تسعى للتماسك حول الدفاع عن حد أدنى من الاستقلالية .

وفي هذا السياق ، فإننا ندعو إلى أن تكون نظرتنا مستمدة من منطلقات سياسية وفكرية تلبي احتياجات الصراع والتناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني ، والعولمة الأمريكية بكل أبعاده، وبما يتطلبه منا هذا التوجه من تحديد جديد لمفهوم الأمن القومي العربي ارتباطًا بالأهداف الكبرى الوطنية والقومية المستقبلية من ناحية، ومن منطلق أن هذا المفهوم هو تجسيد لأمن جهودنا في التحرر الوطني والقومي والتنمية والتقدم والمعرفة والانتاج وبناء كل مقومات القوة ، ففي هذه الأمور تكمن عناصر القوة الحقيقية التي يحسب لها حسابًا في عالم اليوم .

إننا لا نزعم أننا ننفرد بالدعوة الى إعادة تجديد وتفعيل الرؤية القومية انطلاقاً من المنهجية المادية الجدلية، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسًا مقلقًا ومتصلاً في

عقل وتفكير العديد من القوى والأحزاب والمفكرين والمثقفين في إطار اليسار الديمقراطي على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضًا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة التي تتبدى في العديد من المظاهر والمؤشرات :

- أولا : مظاهر الأزمة على الصعيد السياسي :

ويتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة العربية وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد هذه المرحلة. بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية الداخلية والخارجية عمومًا، والقضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعًا مصيريًا لا يقبل المصالحة بين طرفيه : الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي، أوصل النظام العربي إلى حالة تكاد تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحقوق التاريخية أو قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن غريبًا في مثل هذه الحالة من التراجع والانكسار، بروز التناقضات الرئيسة والثانوية الداخلية في إطار التحولات العالمية الجديدة أو العولمة، لتبدأ دورتها في تفتيت الكيانات العربية واحتدام الصراع الداخلي فيها كما يجري في العراق بذريعة الصراع المذهبي، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي الجزائر بين البربر والعرب من جهة، وتنامي الحركات السياسية الدينية من جهة أخرى، وفي مصر عبر محاولات بث الانقسام والفرقة بين أبناء الشعب الواحد من مسلمين وأقباط، والانحراف بالصراعات الداخلية من طابعها

السياسي الديمقراطي الاجتماعي في إطار الوطن الواحد إلى طابعها الديني الشوفيني المتعصب الذي تقوده أيضاً حركات الاسلام السياسي الأصولية بمختلف أنواعها وارتباطاتها ، ثم محاولات خلق عوامل الفرقة والعداء بين سوريا ولبنان التي تقودها الحركات الشوفينية الانعزالية، عبر سعيه إلى التأثير على النظام العربي كله وتوجيهه نحو الخضوع للسياسة الأمريكية في المنطقة من جهة، وعبر تمويله -بصورة مباشرة وغير مباشرة- لمجمل الحركات الأصولية الدينية الرجعية التي تستهدف المزيد من استنزاف الأوضاع العربية الداخلية وتمزيقها وانقسامها السياسي والاجتماعي الداخلي واستمرار تخلفها وتبعيتها وارتهانها من جهة أخرى .

لقد باتت مشاكل الواقع العربي العديدة والمتنوعة أكثر عمقا باطراد، بسبب اتساع حجم وقوة الضغوط الخارجية، التي تحاول تأسيس مقومات المشروع الإمبريالي، السياسي، الاقتصادي، الهادف إلى تفكيك كل مقومات النهوض القومي الذاتي في البلدان العربية، لحساب «المشروع الحضاري الغربي» باسم الليبرالية الجديدة والخصخصة والسوق الحر وتحرير التجارة والانفتاح .

المسألة الثانية التي تؤكد على أولوية الأوضاع الداخلية العربية كعامل أساسي في تحديد شكل و طبيعة التعامل مع العوامل أو الضغوطات الخارجية ، يمكن إيضاحها عبر تطبيقات شروط العولمة على بلداننا العربية ، بكل صورها السياسية و المجتمعية و الاقتصادية التي لم تواجه أية عقبات أو صعوبات تعترض طريقها بحكم طبيعة ومكوّنات البنية الطبقية والسياسية الحاكمة في هذه البلدان التي تتباين أشكال أنظمتها السياسية و دولها بين الدولة القبيلة أو المشيخة، إلى الدولة -العائلة، إلى نظام الدولة البيروقراطي، الفردي، أو الأوتوقراطي، الأبوي عموماً بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي السائد فيه، إلا أن مظاهر التفرد والاستبداد والفساد والفقر والفوضى وعدم الاستقرار تكاد تكون قاسماً مشتركاً من حيث الجوهر، مع

اختلاف درجاتها وأشكالها ونسبيتها في هذه الدولة أو تلك، ففي مثل هذا المناخ تنمو التراكمات الداخلية التي تصل عند لحظة معينة إلى حدها أو سقفها النهائي الذي يعني القطيعة أو الانفصام بين هذه الدول وشعوبها، وما سينتج عن ذلك من شعور عميق لدى الجماهير الشعبية بالخوف من السلطة أو الدولة والعداء السافر أو الكامن ضد ممارساتها، وهو شعور يعبِّر عن حاجة هذه الجماهير لمن يحميها من التسلط والفقر والمرض والبطالة والحرمان بكل أشكاله من جهة، ويوفر لها فرصة العمل، والمسكن والمأكل والعلاج في نظام ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى .

هذا هو جوهر المشكلة أو الأزمة السياسية في النظام العربي الراهن، ببعديها التحرري على الصعيد الوطني والقومي، والديمقراطي الاجتماعي الاقتصادي المطلبي على الصعيد الداخلي، اللذان لا يمكن تحققهما بدون توفر النظام السياسي المعبِّر عن إرادات وتطلعات ومصالح الجماهير الشعبية ويقوم على خدمتها .

ثانياً : المظهر الاقتصادي للأزمة :

يتجلى في فشل السياسات الليبرالية الاقتصادية التي صاغها «الصندوق» و«البنك» الدوليين في ثمانينيات القرن الماضي، والتي عرفت باسم «برامج التثبيت والتكيف الهيكلي» أو ما يسمى ببرامج التصحيح، ولم يكن هذا الفشل مفاجئًا للعديد من خبراء الاقتصاد في العالم الثالث، بسبب أن هذه البرامج أو التوجهات الليبرالية الجديدة التي انساقت لتطبيقها غالبية دول العالم الثالث، طمست أو غيَّبت بشكل مرسوم ومتعمَّد، كل مصطلحات «التنمية» ،«التحرر الاقتصادي» ، «التقدم الاجتماعي» ، «العدالة الاجتماعية» .

والآن، بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على استجابة بلدان العالم الثالث، ومعظم بلدان الوطن العربي، في تطبيق السياسات، تحصد هذه البلدان النتائج

الوخيمة التي لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب، بل أدت ، أيضًا إلى تفاقم المديونية الخارجية والداخلية، وعجز بعض الدول عن سداد فوائد هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات والبرامج، كما أدت إلى تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي، وتزايد حالات الفشل والانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني، وأوقعت الاقتصاد والمجتمع في مآزق كرَّست عوامل وأدوات التبعية والتخلف والخضوع لمعظم بلداننا العربية، بمثل ما أودت بالجماهير الشعبية العربية إلى أشكال من الفقر والمعاناة والذل لم تعرفها من قبل، عدا عما أوقعته هذه التطبيقات من أزمات عميقة، كشفت عمق التناقضات الجسيمة في بنية هذه السياسات الليبرالية الاقتصادية وأساليبها التي كرَّست إضعاف دور الدولة وإلغاء الدعم المقدم منها للسلع الأساسية، وشطب القطاع العام، والتقليل المستمر للفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة ونقله للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار الانفتاح الليبرالي والخصخصة وآليات السوق الحر كما هو الحال في مصر والجزائر واليمن والمغرب وتونس وفلسطين، إلى جانب تزايد وتوسع حجم السيطرة على حقول النفط والغاز في الخليج العربي والعراق والسعودية، بحيث باتت الاقتصادات العربية خاضعة لشروط عمل آليات العولمة التي تهدف إلى إبقائها بعيدًا عن حركة التطور والتصنيع والتنمية المعتمدة على الذات .

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح ، فالعجز في الميزان التجاري ، وتراجع الإنتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية ، وكذلك

الأمر بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات ، والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام ٢٠٠٦ إلى ١٢٧٦ مليار دولار. وارتفع حسب التقرير الاقتصادي العربي إلى ١ , ٢ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ ، والجدير بالذكر أن ثلثي هذا الناتج تستحوذ عليه البلدان العربية النفطية ، فيما حوالي ٧٠٪ من شعوب البلدان العربية غير النفطية يعيشون على ثلث هذا الناتج .

ولكن يبدو أن الصعود المتدرج بخط الهزائم العربية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، مع استمرار التبعية والتخلف والمصالح الطبقية، يبرر هذه الحالة من الانكفاء عبر استفحال كافة مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة .

بالطبع الشريان الرئيسي المغذي لكل هذه الأسباب والنتائج السياسية والمجتمعية الهابطة، هو العامل الاقتصادي وتطوره المحتجز في المقام الأول، إذ أنه لم يكن ممكناً لخط الهزائم الصاعد والمتجدد أن يستمر بدون استمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها، ما يؤكد على أن عوامل التراجع والهبوط والهزيمة، لا تزال مهيمنة على أوضاعنا العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة، نذكر منها :

٣. أهم مؤشرات التراجع على الصعيد العربي :

- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦ ٪ سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن ٢ - ٣٪ فقط . ففي عام ٢٠٠٦ زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن ٢٧ مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن ٢٠ مليار دولار حسب التقرير الاقتصادي العربي ٢٠٠٧ ، والمفارقة هنا ، أنه تحت وطأة هذا العجز وما رافقه من بطالة وإفقار، فقد قامت الدول العربية، النفطية منها خصوصًا،

باستيراد أسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها –حسب العديد من المصادر– ٢ تريليون دولار خلال العقود الثلاثة الماضية، وهي أسلحة ومعدات لم تستعمل قط .

المياه : الوطن العربي هو الأفقر في المياه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي ألف متر مكعب مقابل (٥٥٠٠ م ٣) في أفريقيا و ٣٥٠٠ م ٣ في آسيا و (٧٧٠٠ في البلدان الغربية) وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها ٥٠٠ متر مكعب سنوياً، كما أن البعض الآخر يستنزف حالياً المياه الجوفية غير المتجددة أما الصورة المستقبلية فهي أشد حدة إذ يتوقع أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى ٦٠٠ متر مكعب (بدلاً من ألف م٣ حالياً) وستصبح (١٣) دولة تحت خط الفقر المائي، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل حوالي ٥٠٪ من المياه المتاحة ، مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجله والفرات .

وتقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالي ٢٦٥ مليار متر مكعب يستخدم منها حوالي ١٨٠ مليار م٢ (٧٠٪ من الموارد المتاحة) ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد حيث يستحوذ على ٨٨٪ منها، يليه الاستخدامات المنزلية ٧٪ ثم الاستخدامات الصناعية ٥٪ .

ويعود انخفاض كفاءة استخدام المياه في معظم الدول العربية إلى الري السطحي التقليدي الذي يشمل ٩٠٪ من الأراضي المروية (١١ مليون هكتار) في الدول العربية وكذلك إلى تدني مستوى التشغيل والصيانة لمنشآت الري وفي هذه السياق تشير الدراسات إلى أن تحسين كفاءة استخدام المياه (تطوير نظام الري بالتنقيط والرش بنسبة ٧٠٪) يمكن أن يوفر حوالي (٤٠) مليار م٣ من المياه في السنة أي حوالي ربع الكمية المستخدمة في الري .

مفارقـة : بالنسبة لمياه الشرب يتسم استهلاكها في الدول العربية بالتبذير حيث يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي في دول الخليج حوالي ٦٠٠ لتر في اليوم ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم إلى جانب حالة شبكات المياه (في البلدان العربية الأخرى) التي تعاني من سوء الصيانة والكفاءة المتدنية التي تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ (نسبة الفاقد) .

بتقدير الزيادة المحتملة في عدد السكان (الذي سيصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٣٧٠ مليون نسمة) ، وما يقترن بهذه الزيادة من زيادة في الطلب على مياه الشرب، وعلى الغذاء في الدول العربية ومقارنتها . بالموارد المائية المتاحة لتلبية هذه الأغراض تتضح أبعاد المشكلة فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم الدول العربية لا تزال الدول العربية تستورد ٥٠٪ من غذائها (يتكون نصفه من الحبوب) ويقدر العجز المائي اللازم لإنتاج هذا الغذاء محلياً بنحو (٥٠) مليار م٣ في السنة وبما أن الزيادة في الموارد المائية المستغلة غير ممكنة فانه من المتوقع أن يزيد العجز المائي في العقود القادمة – في شكل استيراد للغذاء – ليبلغ حوالي (٣١٠) مليار م٣ السنة عام ٢٠٢٥ أي حوالي ضعف الكميات المستغلة حالياً في الزراعة، وبذلك ن أن ضخامة العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية مستقبلاً سوف يشكل المحور الحقيقي لأزمة المياه .

– تزايد مظاهر التخلف التي كرست القطعية مع مفهوم «الاستثمار في رأس المال البشري» فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية أخرى، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات، فإن تبعية وارتهان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها، وإبقاء تطورنا محتجزا ومتخلفا .

تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية – الزراعة والمياه بشكل خاص – فحسب، وإنما امتد تأثيرها إلى الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي أيضًا التي لم تعمل جدياً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة لهذه المنظومة، حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة او ما يعدل ١٠ مليار دولار من أصل اجمالي الناتج المحلي العربي –في نهاية عام ٢٠٠٨– البالغ ١,٢ تريليون دولار بمعدل ٤٥٤ مليون دولار فقط لكل دولة عربية ، في حين أن هذه النسبة تزيد في إسرائيل عن ٣٪ أو ما يعادل ٤,٥ مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي ١٥٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨.

وفي هذا الجانب، نشير إلى الحجم الهائل للتخلف العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية ارتباطاً بسياسات أنظمتها ومصالح الطبقات الحاكمة فيها، ويتجسد هذا التخلف بصورة فاقعة في مجال البحث العلمي والجامعات الأكاديمية العربية، حيث نلاحظ أن الجامعات الإسرائيلية حظيت في عام ٢٠٠٨ بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز ٦٤ على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى . وان هنالك تسعة علماء إسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على ٦ جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية، ومنهم العالم المصري أحمد زويل الذي نال الجائزة على أبحاثه التي أجراها في الجامعات الأمريكية .

– انخفاض وهشاشة حجم التجارة البينية العربية بحيث تتجاوز نسبة ١١,٣٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية لعام ٢٠٠٦ البالغة (١٠٣٢,٦) مليون دولار.(في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي

وصل إلى ٨٥٪ من إجمالي التجارة الأوروبية) .

- اتساع الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٨) ٧٢٣٧٦ $ سنويا في قطر والإمارات ٤٢٢٧٣ $ وفي الكويت ٣٣٦٥٦ $ والبحرين ٢٤١٥١ $ والسعودية ١٤٧٠٠ $ وعُمان ١٥١٥٨ $ وليبيا ٨٩٠٣ $ ثم لبنان ٦٢٤٣ $ في حين بلغ في فلسطين واليمن أقل من ١٠٠٠ دولار وفي مصر ١٧٥٩ $ وفي السودان ١٥٤٣$ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع، على أي حال إن حل هذه المسألة يتطلب نظام وطنيًا ديمقراطيًا يعمل على تكريس وبلورة الاستقلال السياسي والاقتصادي بالقطيعة مع التبعية وكسرها، وتوفير مقومات تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات الجماعية العربية .

- تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاته من القمح، و٧٤٪ من السكر و٦٢٪ من الزيوت، وفي هذا الجانب نورد مثالاً على هزال النظام العربي : في السودان حوالي ٦٥٠ مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع منها سوى ٣٠ مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟! و بالتالي الحديث عن التنمية-مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموما ، ومثقفي الأنظمة ممن روَّجوا لليبرالية الجديدة خصوصا .

- السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم الراهن، أو استمرار عملية التكيَّف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ...الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها (التجارية

والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية). إلى جانب تزايد الأمية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي البالغ عدد سكانه في نهاية ٢٠٠٧ (٣٢٥) مليون نسمة منهم ٦٥ مليون أمي أي بنسبة إجمالية تصل إلى ٢٥٪[1].

- تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٧ مليون عاطل بنسبة ١٥٪ من مجموع العمالة العربية البالغة ١١٨ مليون عامل، واتساع الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما اشرنا من قبل.

- من المتوقع - تحت وطأة الوضع الراهن تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار مع نهاية العقد الأول من هذا القرن (بلغت قيمة خدمة الديون العربية حوالي ١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦)، إلى جانب استفحال ظاهرة اندماج أسواق المال العربية بالأسواق الدولية.

- في ضوء إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق - خاصة بعد عام ٢٠٠٥ - تعرضت الصناعات الوطنية العربية - إلى انهيار شبه شامل نتيجة إغراق السوق المحلي العربي بالسلع والمنتجات الأجنبية تأثير غياب القدرة على المنافسة.

- تراجع القوة التصديرية العربية - ما عدا النفط - في مقابل تنامي القوة التصديرية لكل من تركيا وإسرائيل، نتيجة التراجع والركود السياسي/ الاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الإمكانات العربية.

- فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وهي مشاريع تم إقرارها على

(1) تراوحت نسبة الامية في الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق بين ٧٪ في الكويت و٤١٪ في السودان، وبلغت في العراق ٥٩٪، وفي اليمن ٤٧٪ وفي موريتانيا ٤٨٪ وفي المغرب ٤٩٪ في عام ٢٠٠٣، أما في مصر فقد بلغت عام ٢٠٠٤ نسبة ٢٨٪، وحوالي ٣٠٪ في الجزائر و٢٣٪ في سورية و٢١٪ في تونس و ٨٪ في فلسطين، وفي هذا السياق نشير إلى ارتفاع نسب الامية بين الاناث لتصل إلى ٧٦٪ في العراق و٧٠٪ في اليمن و٦١٪ في المغرب و٥٦٪ في موريتانيا و٤٠٪ في مصر و٣٩٪ في الجزائر و٣٦٪ في سوريا و٢٩٪ في تونس و١٢٪ في فلسطين و٩٪ في الكويت.

الورق منذ عام ١٩٥٠ قرار إنشاء المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية التجارة والترانزيت عام ١٩٥٣، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ واتفاقية الصندوق العربي للإنماء عام ١٩٦٧ وصولاً إلى مصادقة ١٨ دولة عربية على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧ وما تلاها من اتفاقيات شكلية في إطار الجامعة العربية طوال الفترة منذ عام ٢٠٠٠ إلى نهاية عام ٢٠٠٩ دون تفعيل حقيقي.

- وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى النفط العربي بما له من تأثير رئيسي على ما نحن فيه من تبعية وتخلف وخضوع، فقد كان النفط - ولا يزال - محوراً رئيسياً للمنافسة والصراع بين أقطاب النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة التحالف الامبريالي المعولم على النفط العربي وفي هذا الجانب فإن الاستهلاك اليومي العالمي من النفط[1] ٨٥ - ٩٠ مليون برميل سيصل إلى ١٢٠ مليون برميل عام

(1) وفي هذا الجانب نشير إلى البيانات التالية :
- احتياطي العالم من الغاز (اجمالي العالم ١٨٠ تريليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠٠٦)
- أمريكا الشمالية ٥,٥٪. - أمريكا الجنوبية ٣,٨٪. - أوروبا ٦,٣٪.
- روسيا ٣٥٪. - ايران ١٦٪. - الدول العربية ٣١٪ ما يعادل ٨,٥٥ تريليون متر مكعب.
- الاحتياطي من النفط: الوطن العربي يحتوي على حوالي ٦٧٪ من الاجمالي الذي يقدر بحوالي ١,٢ تريليون برميل، والباقي يتوزع على: روسيا ٧٪، أمريكا الشمالية ٣٪ اوروبا ٢٪ وامريكا الجنوبية ١٠٪ آسيا ٥٪، افريقيا ٦٪، وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي :
حسب جريدة القبس الكويتية (١٩/ ٢/ ٢٠٠٨) «يزداد الاحتياطي النفطي العربي يوما اثر يوم، فقد ارتفع من ٥٠ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٦٠، ثم تضاعف إلى ٢٥٠ مليار عام ١٩٧٠ وزاد إلى ٣٧٠ مليار عام ١٩٨٠، والى ٦٥٠ مليار برميل عام ١٩٩٠، ثم بلغ ٧٠٠ مليار عام ١٩٩٣، والى اكثر من ٨٠٠ مليار عام ٢٠٠٧، الاحتياطي السعودي بمفرده يصل إلى نحو ٢٧٧ مليار برميل، ليساوي بذلك اكثر من ثلاثة امثال الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين، واكثر من اربعة امثال احتياطي فنزويلا، احد اهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة، وايضا اكثر من اربعة امثال الاحتياطي النفطي لروسيا ودول اوروبا الشرقية معا» وفي هذا السياق اشير إلى ان العديد من المصادر تؤكد بأن كمية المخزون الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة في نهاية العام ٢٠٠٦ تصل إلى ٨٠٠ مليار برميل.

٢٠١٥ . (الولايات المتحدة تستهلك ٢٠ مليون برميل يوميا) .

- لقد أطل القرن ٢١ على أعقاب تغييرات سياسية _أمنية _ اقتصادية عميقة على الصعيد الدولي . وأصبح السعي لاحتكار مصادر الطاقة المنتجة عالميا من قبل الدول العظمى هو احد اهم جبهات الصراع في هذه الحرب، وكما يقول د. مهران موشيخ في « العرب اليوم » (٢١/ ٢/ ٢٠٠٨) فإن العالم سيواجه أزمة طاقة يرتقب بروزها خلال ٢٠ إلى ٣٠ سنة القادمة وهذه الحقيقة تشغل بال قادة دول العولمة ومهندسي استراتيجية الشركات النفطية العملاقة منذ العقد الماضي .

- فالنفط والغاز يشكلان اليوم معا أكثر من ٦٠٪ من مصادر الطاقة بينما الفحم الحجري حوالي ٣٠٪ أما المصادر الأخرى أي المفاعلات النووية والطاقة الشمسية والكهرومائية فستبقى حتى عام ٢٠٣٠ على حالها كما هي اليوم لتشكل مع بعضها مجتمعة نسبة اقل من ١٠ ٪ من الطاقة المنتجة عالميا حسب تقرير أوبك لعام ٢٠٠٤ ومنظمة الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٥ .

- ولو استمرت وتأثر النمو الديمغرافي ل٣٥ سنة المقبلة كسابقتها فان العالم سيكون بحاجة إلى إنتاج ١٥٠ مليون برميل نفط يوميا وهذا يعني ضرورة تخفيض الإنتاج اليومي الحالي .

- لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

- صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية – كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل – غير كافية لتوليد أزمة سياسية

تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي، فما دامت « الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيديولوجية، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، إي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة .

ثالثاً : الأزمة الاجتماعية :

إن مخاطر العولمة وآثارها على الوطن العربي لا تتوقف عند السياسية والاقتصاد فحسب، بل تتخطى ذلك صوب القضايا المجتمعية والثقافية والنفسية ارتباطاً بهدف النظام الرأسمالي وحليفه الصهيوني الذي يتجسد في نقطة واحدة هي احتجاز تطور الشعوب العربية وإبقائها أسيرة للتخلف والتبعية .

في مقدمة الطبعة الأولى من «رأس المال» ، كتب ماركس في عام ١٨٦٧ يقول: «إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن ، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبِّل الحي»، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك ، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً ، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص .

لعل المشكلة الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة

بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة إلى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي على الميت، «فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاغترابي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تحول كل منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد و محكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد.

بهذا المدخل، نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة و الحضارة العالمية أو الإنسانية .

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ،إلا أننا –في البلدان العربية– لاتزال في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان «ما قبل الرأسمالية» ،رغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية و روحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في

وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، ولعلنا نتفق أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزاءه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة. هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة أيضًا ، بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية / اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية / الاقتصادية المعاصرة، المشوَّهة .

اليوم تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون أي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي / العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي لا يزال

سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث .

إن مخاطر هذا النمط المشوَّه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمِّق الأزمة الاجتماعية واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال «الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها ، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية .

ولكن المشكلة الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال و المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت قوى التغيير الديمقراطي في بلداننا، إلى الخلف بصورة مريعة، خاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع –حتى اللحظة– بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمته، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، الذي وجد في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها إلى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم

الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى .

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن «الفجوات بين الطبقات الثرية والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، تحت هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة) ، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها ، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي.

وتحت وطأة هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية «يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقًا حذرًا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياه الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغرَّب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب .

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع إلى درجة كبيرة، تكمن قيمته في تحفيز القوى اليسارية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أو ذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائمًا في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابهًا إلى حد كبير في كافة هذه البلدان .

أمام هذا الواقع المعقَّد والمشوَّه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته و لكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية،

المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوَّهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني بما هو مجتمع طبقات وتعبيرات نقابية وسياسية عنها بعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالاتها المعرفية، العقلانية، والديمقراطية والعلم، والمفاهيم الحداثية الأخرى وتكاملها مع أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لأزمة مجتمعنا العربي المستعصية .

لعل في كل ما تقدم ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود .

٤. الحالة الراهنة للأمن القومي :

-الأمن القومي العربي أصبح اليوم في حالة أقرب إلى الانهيار، نتج عنها هذا الاستنزاف الخطير لإمكانات وموارد الأمة العربية، كما نتج عنها غياب هذا المفهوم بعد سنوات من التفكك والتراجع والدخول في التسويات والاتفاقات مع العدو الصهيوني بل التعاون العسكري معه، منذ عام (١٩٦٧ – اليوم) ، وذلك عبر عديد من المؤشرات :

(١) شكلانية أو غياب المؤسسات القومية سواء في الجامعة العربية أو أية أشكال أخرى من التحالفات (دول إعلان دمشق أو دول مجلس التعاون الخليجي) .

(٢) تزايد مظاهر الخلل في ميزان القوى وتطور الدور الإسرائيلي الى حالة إمبريالية صغرى بعد امتلاكها لكل عوامل التفوق على عدوها .

(٣) هيمنة المصالح القطرية على الرؤية والمصالح القومية بحيث أصبحت الدولة القطرية ومصالحها الضيِّقة هي الأساس .

(٤) تعمق وتزايد الوجود والسيطرة الأمريكية في المنطقة .

(٥) التراجع السياسي العام في مجمل أطراف الحركات والقوى السياسية القومية والتقدمية.

(٦) تعمق مظاهر التخلف والتبعية والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي مما أدى الى ضعف أو تراجع السيادة الوطنية وتعرض قضايا الغذاء والتنمية والمياه لمخاطر جدية، وضعف السيطرة العربية على النفط (المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم تعرضا لاحتمالات تأزم قضية المياه خاصة مع تركيا وإسرائيل .

(٧) الفراغ الأمني القومي كانعكاس لتراجع مفهوم الأمن القومي، وما يعانيه من حالة اختناق بعد أن فقدت الدول العربية إرادتها السياسية أو وعيها الوطني .

(٨) اهتزاز مفهوم الأمن القومي العربي وتراخيه مقابل ترسيخ مفهوم الأمن القطري، وفي هذا السياق فإن المعاهدات المصرية-الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية والقطرية العربية-الإسرائيلية، بما في ذلك أوسلو والسلطة الفلسطينية، وكافة الحلول المنفردة، رفعت الالتزامات القطرية العربية تجاه إسرائيل إلى أسقف أعلى من الالتزامات القطرية العربية تجاه القضايا العربية، وأدت بشكل فاضح الى فك العلاقة بين الأمن القومي القُطري (المصري والأردني والفلسطيني والسعودي والقطري) من ناحية، والأمن القومي العربي من ناحية أخرى.

(٩) انكشاف الأمن القومي العربي بمعناه العام (الدفاعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي) أمام العدو الإسرائيلي من ناحية وأمام التدخلات الدولية الإقليميةمن ناحية أخرى .

(١٠) إن عدم توفر مفهوم أمن قومي عربي يحكم الصراع العربي--الصهيوني ، وتحكم مفهوم الأمن القطري في السلوك العربي سياسيا وعسكريا تجاه إسرائيل هو حقيقة عملية ترجع في تطورها إلى الجذور الأولى لنشأة الصراع .. وهذا يتطلب – من القوى السياسية العربية- تصحيح مسار حركة الصراع العربي –الإسرائيلي عبر تجاوز الواقع الرسمي الراهن وإيجاد الأساس الحقيقي للنضال القومي ضد إسرائيل بما يوفر عمليا مقومات الأمن القومي العربي في إطار الدولة القومية العربية .

أهم مصادر تهديد الأمن القومي العربي :

(١) الولايات المتحدة الأمريكية (السيطرة المباشرة وغير المباشرة / السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية) .

(٢) إسرائيل وتركيا .

(٣) المشاريع الإقليمية (النظام الشرق أوسطي/ مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط/ المحور التركي-الإسرائيلي وعلاقة بعض العرب معه) تشكل عوائق في وجه تطور مفهوم وإطار الأمن القومي العربي .

- متطلبات الأمن القومي المستقبلية :

١- توفير مقومات الإيمان العربي بضرورة ارتباط وتوحد أمن الشعوب العربية ارتباطًا عضويًا على أساس أن إسرائيل هي المصدر الأول والرئيسي لتهديد الوطن العربي وأي تهديد ضد أي شعب هو تهديد لمصالح الشعوب الأخرى (الأمن هو أمن الأمة كلها) .

٢- تشكيل وتفعيل عمل مؤسسات الأمن القومي العربي، ليس فحسب مجلس

الدفاع المشترك وإنما أيضًا إحياء القيادة العامة العسكرية والأمنية العربية الموحدة والمنبثقة من كل الجيوش العربية وتطوير الصناعات العسكرية العربية، وتشكيل الأجهزة القومية العربية للأمن القومي النقيض لمفاهيم وأجهزة الأمن القومي للعدو الصهيوني .

في هذا السياق إذا أردنا أن نفهم تمامًا معنى التطبيع ومعنى مناهضته، علينا أن نركز على طبيعة الكيان الصهيوني وطبيعة المخطط الأميركي في المنطقة مع العولمة الراهنة. إن أهمية الكيان الصهيوني للإمبريالية العالمية تنبع من كونه جزءا لا يتجزأ من منظومة القوى الإمبريالية. وامتداد حقيقيًا عضويًا لها. وهو يحقق أهداف الإمبريالية في منطقتنا بتحقيق مشروعه الاستعماري الصهيوني الخاص، ومن ذلك تنبع قوته وضرورته للنظام الإمبريالي العالمي .

لذلك فإن البرجوازية الإمبريالية، وبخاصة الأميركية منها، معنية ببناء الكيان الصهيوني بناء يكسبه قوة ذاتية واستقراراً ورسوخا ودوراً استراتيجيا في منطقتنا وربما في غيرها من المناطق.

ولتحقيق ذلك، فإن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يكتفي بثلاثة أرباع فلسطين، وإنما عليه أن يلتهم فلسطين بكاملها على الأقل، بوصفها أرض إسرائيل، وفي سياق ذلك، عليه أن يدمر الشعب العربي الفلسطيني ويفتته ويهمِّشه ويشرده ويكسر مقاومته.

كما عليه الهيمنة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً على محيطه المباشر متى سنحت له الفرصة، أي إلحاق المحيط المباشر به واستعماله معبراً للمحيط العربي الأوسع ومخيمًا للفائض السكاني العربي وسوقًا للرأسمال الصهيوني واحتياطيًا للعمالة الرخيصة.

وأخيرًا وليس آخرًا فعليه أن يجبر المحيط العربي على القبول به كيانًا طبيعيًا وجزءًا متفوقا من المنطقة، بحيث يؤدي دورًا رئيسيًا في سياسة المنطقة، فيبني التحالفات للوقوف أمام أي قطر عربي تسول له نفسه الخروج من الإطار الإمبريالي أو مجرد التفكير في ذلك.

من ذلك يتضح أن التطبيع هو مطلب إمبريالي صهيوني أساسي، وأداة أساسية من أدوات «إسرائيل الكبرى». «فالتطبيع» هو في جوهره إجبار الضحية على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديتها، ومعاونة الجلاد في استعبادها واستعباد غيرها من الضحايا.

إن هذه الآلية والعقلية الرأسمالية تشكل شرطا ضروريا في منطقتنا لنجاح التطبيع. فهذه العقلية الرأسمالية البحتة التي تحاول الإمبريالية الغربية فرضها على دول المحيط الرأسمالي لا تميز بين مجتمع وآخر إلا من حيث ارتباطه بالسوق العالمية المعولمة، ومدى اندماجه فيها. لذلك، فهي لا تكتفي بأن لا تجد حرجا في التعامل مع الكيان الصهيوني تعاملاً طبيعياً، وإنما تذهب إلى اعتبار هذا الكيان الكيان الطبيعي الوحيد في المنطقة، والذي ينبغي من ثم الاحتذاء به. إذاً فإن العولمة والخصخصة في منطقتنا العربية ترتبطان ارتباطاً موضوعياً حميماً بالتطبيع. فسيادة العقلية النابعة من هاتين الآليتين هي شرط نجاح التطبيع وشيوعه في المجتمع العربي.

لكن المسألة الجوهرية تبقى هي في كيفية إنهاء سيطرة الطبقة الكومبرادورية التي تدفع لتكريس التبعية والخضوع للسيطرة الإمبريالية الصهيونية، لأن في ذلك أساس افشال كل أشكال التطبيع والتكييف.

٥. نحو الخروج من الأزمة الراهنة

ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تنبع بالضرورة من تحليلنا لطبيعة ودور ووظيفة الكيان الصهيوني. فلا يكفي أن نجابه الاختراق الصهيوني لمؤسساتنا الاقتصادية والتربوية والإعلامية، مع أن ذلك ضروري جدا، وإنما علينا أيضا أن ننظم الجماهير الشعبية في مجابهة العولمة والخصخصة، أي الرأسمالية العالمية في صيغتها الحديثة، وفي مجابهة جميع أشكال التفتيت القومي من قطرية وطائفية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، وأن نعمل على إحياء قيم النضال

والتحرير والاستقلال القومي والإنتاج المترابط والمقاومة الشعبية. علينا أن نعمل على إعادة تنظيم صفوف المقاومة الشعبية للاستغلال الرأسمالي والاحتلال والتبعية في شتى صورها، وأن نسعى إلى إعادة بناء الذات القومية على أسس تنموية حديثة وبناء الذاكرة التاريخية القومية. وينبغي أن تكون نقطة البدء رفضنا القاطع لأي نوع من الاعتراف بشرعية الغاصب الصهيوني وأي تنازل عن أي شبر من الأرض العربية، حتى لو وصلت جحافل العدو إلى زاخو. فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف. فالالتزام بالحقيقة التاريخية والعقلانية النابعة منها هو الشرط الأساس لأي مقاومة ذات معنى ولأي صمود حقيقي في وجه العدوان . فلنجابه منطق العولمة بالانتماء القومي للأرض والشعب المتجذر تاريخيا فيها، ولنجابه منطق الرأسمالية متعددة الجنسيات بقيم الاشتراكية والتحرر القومي، ولنجابه منطق البرجوازية الطفيلية بمنطق الطبقة العاملة وقيم الإنتاج التنموي المستقل، ولنجابه التزوير الصهيوني بمنطق العقل التاريخي العلمي، وأخيرا وليس آخرا، فلنجابه منطق القبول بالأمر الواقع البائس بمنطق الواقعية التاريخية التي تسعى إلى تغيير الكائن وفك إسار الكامن.

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها– ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي الزاخر بالتحديات السياسية والمجتمعية على عاتق القوى التحررية والديمقراطية التقدمية العربية في نضالها من اجل كسر التبعية وفك العلاقة مع التحالف الإمبريالي الصهيوني، وتحقيق النهوض والتقدم والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ، انطلاقا من التزام هذه القوى برسالتها ودورها التغييري بما يؤكد على رفض وتجاوز المشهد المهزوم الراهن الذي يوحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المنافع الأنانية الضيقة، أن اللحظة الراهنة توحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل،

قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن الحقائق الموضوعية التي تؤكد على الضرورة التاريخية لاستنهاض هذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر -النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع -مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض وإخضاع الشعوب العربية، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو أحد أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد الجماهير المنظَّمة، أو مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة .

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعبنا أو الشعوب العربية كلها في حسم الصراع العربي الصهيوني بما يحقق أمانيها وأهدافها ومصالحها، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دور رئيسي وأحادي فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن، الذي لم يعد مجدياً لتغييره، كافة الأدوات والرؤى والسياسات الرسمية الفلسطينية والعربية الهابطة، التي تعاطت منذ كامب ديفيد و أوسلو وخارطة الطريق ووعود الرئيس الأمريكي السابق بوش حول «الدولة القابلة للحياة» وصولا إلى جولات الحوار مع أولمرت ونتنياهو ووعود الرئيس أوباما، ضمن حلقات مغلقة، انتقلنا عبرها إلى مزيد من التفاوض، ومزيد من المصالح و الصداقات، وضياع الهدف بعد تغييب الثوابت

الوطنية والقومية، التي يكاد أن يصبح أمراً طبيعياً بعدها، أن تتغير الأهداف وجداول الأعمال والمطالب .

إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية «سايكس بيكو» وتجزئتها لوطننا العربي عام ١٩١٦ ، ووعد بلفور عام ١٩١٧ ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام ١٩٤٨ ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، و تطورت بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد ١٩٧٩ إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث والمعاصر، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينيات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وشعوبه إلى رقم كبير يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية واليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عمومًا وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصًا .

وفي مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور

وتجدد وصعود المشروع الوطني والقومي في بلدان الوطن العربي كله، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي، في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين والمعايير العسكرية والسياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب، بل نجحت أيضًا في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس .

في ضوء ما تقدم، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل وتجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة، وبوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض، والقيام بوظيفتها ومهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية :

١ . أن تكون رؤية وحدوية تقدمية تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية، وتعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة قادرة على الفعل التاريخي على الصعيدين العربي والإنساني العام .

٢ . أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية، وما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وإدراك واضح لموضوعية الوجود المادي والوجود الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة والتغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار

والتغيير في حاضره ومستقبله .

وبالتالي لا يمكن أن تكون الوحدة العربية إلا تعبيراً عن الإرادة الحرة للشعوب العربية. والإرادة الحرة لأي شعب إنما تتجلى في الدولة الوطنية الديمقراطية التي ينتجها لنفسه، في كل بلد على حدة، الدولة التي تشارك جميع القوى الاجتماعية في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها، والرهان ينعقد على هذه الخيارات، أي على حرية الشعوب وإرادتها، لا على إرادة حزب قومي، ولا على إرادة قائد ملهم.

ولم يعد من الجائز أيضاً أن يعلق مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية على حسم الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن بناء دولة وطنية حقاً وفعلاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة خاصة هو شرط ضروري لتعديل ميزان القوى العربي الإسرائيلي. فالصراع العربي- الإسرائيلي لم يعد حسمه ممكناً إلا بتحصين الدول العربية من الداخل وتحريرها من ربقة التأخر والاستبداد اللذين لا يقلان شؤماً وإهانة للكرامة البشرية من الاحتلال ومصير الطابع الصهيوني العنصري ومن ثم الطابع العدواني لدولة إسرائيل يتوقف على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تحرزه الدول العربية، ولا سيما الدول المجاورة لفلسطين.

إن أي محاولة لعرقلة مشروع بناء الدولة الوطنية في أي بلد عربي باسم الوحدة العربية، أو تحرير فلسطين، أو باسم مواجهة الأخطار الخارجية، أو باسم أولوية إقامة الدولة الإسلامية، أو بمحاولة إضفاء أي صفة من صفات الأفراد الطبيعيين على الدولة التي لا يمكن أن توصف سوى بالعمومية، لأن العمومية هي ماهيتها وجوهرها بوصفها تجريد المجتمع المدني، إنما تصب الماء في طاحون التأخر والاستبداد، وتؤدي إلى الفوضى وحرب الكل على الكل، وتنمي القابلية للاختراق الخارجي والاستعمار.

فالحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية

والمجتمعية الناجمة عنها، إنما هو حديث عن هذا الواقع العربي المهزوم، فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا، توالت على شعوبنا صور وأشكال عديدة من التراجع والخضوع، وتحول هذا الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير مجرد، لا يُحسب له حساب في المعادلات الدولية، وتحولت أنظمته وحكوماته إلى أدوات لنظام العولمة الإمبريالي، كما فقدت القوى والأحزاب الوطنية والقومية واليسارية قدرتها على الحركة والنمو، وتجلت سيطرة العدو الصهيوني باسم السلام، بصورة غير مسبوقة لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، وتزايدت روح الهزيمة والخضوع في أنظمتنا الحاكمة مع تزايد الثروات والمصالح الأنانية للطغم الحاكمة وأجهزتها، الأمر الذي أدى إلى فقدان وطننا العربي- بكل دوله- لأي دور سوى تأمين النفط والمواد الخام والقواعد العسكرية العدوانية... والاستسلام لشروطها حفاظاً على مصالح في الثروة أو في الحكم دونما أي اعتبار لوعي أو وجود وطني أو قومي ودونما أي اعتبار لكرامة وطنية بعد أن أصبح كل شيء مباحاً بلا حدود.

لقد دخلنا إلى هذا القرن، الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الاستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته إسرائيل في بلادنا، وتحت وطأة هذا الخضوع لم تعد أنظمة الوطن العربي تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي.

في هذا المشهد الرسمي العربي المهزوم والمأزوم، نتطلع مع كل أبناء شعبنا في فلسطين، إلى تراكمات وامكانات الحراك الشعبي العربي من أجل التغيير الديمقراطي التقدمي الداخلي، بآمال كبيرة واعدة صوب نهوض واستمرار المقاومة

للغزو الإمبريالي الصهيوني من ناحية وصوب النهوض السياسي والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى؛ فالمقاومة والتغيير الديمقراطي يجسدان معاً طريق الخروج من هذا المأزق، لمواجهة كافة الاحتمالات التي ينطوي عليها المخطط الإمبريالي ـ الصهيوني الهادف إلى الإستيلاء على نفط العرب ومواردهم وإمكانياتهم وكفاءاتهم، واستخدامها ضد مصلحة العرب أنفسهم. وكل ذلك بسبب حالة الخضوع والارتهان وتراكماتها منذ ثلاثة عقود مضت، هذا هو واقعنا اليوم، واقع الهزيمة وتراكم الأزمات، واختلاط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نطرح السؤال التقليدي: ما العمل؟ والجواب السريع والسهل للعمل المطلوب هو الدعوة إلى توفير الإرادة الوطنية والقومية، لكن الجواب الحقيقي هو الذي يشير إلى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

١- **الضرورة الأولى**: أن تنزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة، وأن نقر بكل وعي أن امتنا العربية لم تنهزم إرادتها، وتلك هي العبرة الأساسية في صراعنا مع كل الأعداء.

٢- **الضرورة الثانية**: أن مستقبل أمتنا قادر على الوفاء بوعده، عبر العمل الطليعي المنظم مع الجماهير الشعبية، وليس عبر الأوهام من التاريخ والأمجاد.

٣- **الضرورة الثالثة**: العمل بكل الوسائل على أن لا تنطفئ شعلة العمل القومي بما تمثله من أساس وحيد للمستقبل، إذ أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع عربي/ إسرائيلي بالأساس.

٤- **الضرورة الرابعة**: أن خضوع الوطن العربي للهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، يعني أن الولايات المتحدة والغرب الرأسمالي هم الخصم الاستراتيجي للأمة العربية ولا بد من مجابهته و قهره وإزالة وجوده وقواعده وآثار عدوانه.

لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري في كل قطر عربي، جنباً إلى جنب، مع ضرورات مقاومة الاحتلال والهيمنة الإمبريالية على مقدرات شعوبنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الواقع العربي الرسمي المهزوم شكل الأساس الرئيسي في تزايد واتساع همجية العدو الإسرائيلي، بل في انتقاله إلى طور جديد في التعاطي مع القضية الفلسطينية، يقوم على رؤيته الأحادية لحل وفق مصالحه السياسية والأمنية والاقتصادية، دونما أي اعتبار لأي طرف آخر على أي من الصعيدين الدولي أو العربي، وكل ذلك بالاستناد إلى دعم صريح ومباشر من الولايات المتحدة الأمريكية .

إذن، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال «البديل اليساري، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط هو «نقطة البداية، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية والحياة الحزبية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم» .

إن التحدي الذي تواجهه شعوب وبلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، لكنه قبل كل شيء تحد اقتصادي في المقام الأول .

وهذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد وتفاصيل الصورة

الاقتصادية القطرية والقومية، تمهيداً لإنضاج الفكرة التوحيدية السياسية- الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة وسياساتها الهمجية من جهة، ومن أجل تعزيز مقومات البديل اليساري العربي كخيار وحيد على طريق التحرر وتحقيق المهمات الديمقرطية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى .

obeikan.com